جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية.

المقياس: قضايا دولية راهنة. السنة الثانية علم الاجتماع الأستاذ: سليماني سليمان

السنة الجامعية: 2021-2022 – التاريخ: 2021/11/20

القضية الأولى: المواطنة.

1- نبذة تمهيدية حول المواطنة:

لقد صار اليوم من المسلم به عند كثير من المجتمعات أن الشرعية الديمقراطية تتأسس على مبدإ المواطنة. إذ تعمد هذه المجتمعات على إدماج أعضائها بواسطة الحس المواطني المشترك متجاوزة و متعالية على اختلافاتهم الواقعية و المعاشة بعدم اعتبار خصوصياتهم الذاتية. إن مفهوم المواطنة يقتضي بأن كل مواطن يمتلك الحقوق نفسها و يجب عليه أداء الواجبات ذاتها، و في الوقت عينه يخضع القوانين عينها، مهما كان عرقه أو جنسه أو انتماءه لأية جماعة تاريخية أو مهما كانت الديانة أو الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية المعتبرة عنده. فالمواطن هو – على الأقل- فرد مجرد أي متصور في الخيال و ليس بالضرورة أن يكون كل عضو في دولة حائزا على الصفات المثالية المذكورة أعلاه، لكن المواطنة تسعى سعيا حثيثا لنقله من عالم المثل إلى عالم الواقع.
إن المواطنة مبدأ لتسيير الاختلافات بين أفراد المجتمع بسبب تعاليه عما يفرقهم و تكون تلك الاختلافات الذاتية داخلة في الفضاءات الخاصة لكل واحد منهم. و بسبب المواطنة، فإن الأفراد المواطنين يتقاسمون الحقوق المدنية و القانونية و السياسية نفسها بغض النظر عن خصوصياتهم و عن أصولهم. بهذا يكون مبدأ المواطنة في جوهره مثالية خلاقة لنظام و روابط اجتماعية متكاملة. من أجل ذلك كان من الضروري – في الغرب – فصل الكنيسة و سلطتها المتغطرسة المنحرفة عن الدولة، بحيث شكل ذلك مبدأ مؤسسا للتنظيم السياسي الحديث. كما تشكل تبعا

لذلك تقسيم الفضاء الحياتي في المجتمعات التي تعيش وفق هذا المبدأ، إلى فضاء عام يلتقي فيه الأفراد حول ما يتشاركون فيه من روابط جامعة و قوانين ضابطة، بينما أُحيلت القضايا الخاصة إلى الفضاء الخاص الذي يوكل إليه إشباع الرغبات الفردية التي لا يشترك فيها الجميع بالضرورة.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن كثيرا من الكتاب و المفكرين قد رصدوا و يرصدون جملة من التحديات التي تهدد مبدأ المواطنة منها الثقافات التاريخية التي تأبى التسليم في مبادئ راسخة توارثتها عبر الأجيال و تعتبر بأن مقتضيات المواطنة قيما دخيلة و مخربة ترمي إلى محو السجلاّت التاريخية التي لا يمكن العيش إلا على ذاكرتها. كما يصطدم مبدأ المواطنة بجملة أخرى من المعارضات تبديها جماعات محلية تقدس تراثها الثقافي الفرعي و لا تتصور أن تتركه من أجل مبادئ مواطنية تعمل على تقسيم المجال الواحد إلى فضاء عام و آخر خاص. و تتجذر هذه المحاذير عندما نعلم أن مبدأ المواطنة يعمل حثيثا على أن تكون له الكلمة النهائية و العليا وحده و لا يمكن أن تكون للخيارات الخاصة و لا الدينية أي اعتبار يُذكر في تسيير الشأن المجتمعي، و لم يَحُدْ من هذا الإشكال إمكانية ممارسة المبدأ على المستوى ما فوق الدولة أو ما تحتها(أي التمتع بمزايا المواطنة خارج حدود دولة الفرد أو ضمن حدود خاصة داخل الدولة ذاتها)

2- تعريف المواطنة:

يرجع أصل كلمة المواطنة و مضمونها الدلالي إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة، ذلك لأن هذه الكلمة ارتبطت من حيث الأصل بالدولة المدينة. في اللغة العربية يتداول المختصون لفظة مواطنة باعتبارها ترجمة للكلمة الفرنسية Citoyenneté المشتقة من "مدينة" حيث المدينة بناء حقوقي لفضاء جغرافي تجري فيه مشاركة سياسية ما. و يقصد بالمواطن ذلك الفرد الذي تخاطبه القوانين و الدساتير الحديثة المؤكدة على الحرية و المساواة بين الأفراد أمام القانون. في دول أمريكا الشمالية يُلاحظ التطابق بين المواطنة و الجنسية Nationalité بحث إذا حصل الأجنبي على جنسية الدولة الأخرى يصير متمتعا بكامل الحقوق مثل حق الانتخاب و تولي المناصب العامة و الوظائف العليا، في الوقت عينه يؤدي الواجبات خاصة منها دفع الضرائب و الدفاع عن الوطن، غير أن الكتابات الفرنسية ما زالت تفرق بين المصطلحين.

فالمواطنة إذن، هي جملة من المعايير القانونية و السلوكيات الاجتماعية التي تؤسس لمفهوم المواطن. إن المواطنة شديدة الارتباط بمفهوم الديمقراطية، بحيث تستند إلى الاعتراف بوجود أفراد

أحرار و متساوين. فبالنسبة ل Thomas Marshall(1893-1981) فإن المواطنة تنتج بسبب البحث التدريجي عن الحقوق المدنية و الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.
ففي المجتمعات الديمقراطية، فإن الاندماج الاجتماعي لا يتأسس على الروابط الشخصية اتجاه الملك و لا على الانتماء الديني، بل إنه ذو طبيعة سياسية (مفصولة و متعالية عن الدين..) و ينبني على المواطنة وحدها.إن المجتمعات الديمقراطية المعاصرة هي جماعات مواطنين بحسب تعبير Dominique Schnapper (1934- ....).
من جهة أخرى يمكن القول أن المواطنة بناء تاريخي يغطي وضعيات متباينة جدا حسب الحقب و المجتمعات. إن المواطنة تحدد الرابط القانوني و السياسي بين الفرد و الجماعة السياسية.
فالعضو المتمتع بالمواطنة لا يكتسب هذا الوضع إلا حينما يكون حائزا على حقوق مدنية و سياسية التي من شأنها أن تدمجه في جماعة سياسية ما.
من جهته، يحدد Jean Leca (1935-....) المواطنة الحديثة (يجب العلم أن أصول المواطنة يعود بها المنظرون إلى العهود اليونانية) باعتبارها معلما مثاليا يرتكز على ثلاثة قوائم:
- بداية فهي وضعية قانونية تستوجب حقوقا و واجبات إزاء الجماعة السياسية و هي مركبة من ثلاثة عناصر حسب الرؤية الكلاسيكية (1948) ل Thomas Marshall:
- العنصر المدني(أي الحقوق الضرورية للحرية الفردية، و للعدالة).
- العنصر السياسي(أي الحق في ممارسة النشاط المتعلق بالسلطة السياسية).
- العنصر الاجتماعي(يقصد به درجة التضامن الاجتماعي).
- من جانب آخر، فهي مجموعة من الأدوار الاجتماعية المتخصصة. من ذلك ما يسمى بمفهوم **الكفاءة السياسية** و المقصود هنا شفافية الدولة أي استعاب الدور الضابط للدولة إلى جانب الواجبات الاجتماعية كما تفترض عنصر المصلحة في الشؤون العمومية.
- أخيرا، تتضمن المواطنة بعدا مدنيا الذي يحدد مجموعة من السمات الأخلاقية المعتبرة ضرورية لوجود **المواطن الصالح**.

3- أهمية المواطنة:

تكتسي المواطنة أهمية في المجتمعات النامية إن على المستويين العلمي أو العملي: لم يعد مفهوم المواطنة مجرد بُعْدٍ قانوني بحت، و إنما تحول إلى آلية تحليلية تستهدف الواقع الاجتماعي

و السياسي فهما و استيعابا. و عليه فإن هذا المفهوم صار يُستخدم من أجل تفسير أو تفهم العديد من الظواهر على الساحتين السياسية و الاجتماعية في كافة دول العالم بما فيها البلدان العربية، إذ يُلجأ إليه لفهم الظواهر المستجدة مثل انتشار العنف و التطرف و النزاعات الطائفية و الاندماج الاجتماعي و التنمية و التربية و التعليم..كما يُستعمل في تفسير ظواهر تفكك بعض الدول إلى جانب العزوف الانتخابي و السياسي عامة و انتشار الفساد و الرشوة و المحسوبية و الجهوية و الزبونية ..

كما يكتسي هذا المفهوم أهمية عملية بالنظر لما يقدمه من حلول لمشاكل عديدة بعد أن يكون قد فهمها و حللها، و في هذا الإطار يشير بعض الباحثين إلى جملة من الفوائد العملية كالتالي:

– يسمح بالحفاظ على التنوع و الخصوصيات الاجتماعية، و يمنع من التصادم فيما بينها. فبهذا تتضاعف أهمية هذا المفهوم في المجتمعات التي تنطوي على تباينات عرقية أو دينية .. ففي التجربة الغربية تعتبر المواطنة المفهوم المعياري(أي الذي يهدف إلى تغيير الأوضاع إلى لأحسن) الذي ساهم المساهمة الكبرى في إدارة التنوع الإثني و الثقافي و اللغوي..

– صارت المواطنة في العصر الحديث تمثل الجانب الرئيس في قيام الدولة الحديثة، بحيث لا يمكن تصور وضع ديمقراطي ما في مجتمع ما يتجاهل مقتضيات هذا المفهوم.

– كان هذا المفهوم الوسيلة الوحيدة للخروج من دوائر الصراع الهوياتي الذي عصف رَدْهًا من الزمن بالمجتمعات الغربية بعد أن عاثت الكنيسة و الإقطاع فيها قرونا من الفساد و الضلال..

– تكون للمواطنة أدوار حاسمة عند انتقال شعوب من الأنظمة الدكتاتورية إلى النظام الديمقراطي.

– بمقتضى أحد أبعاد المواطنة، و هو علاقة المواطنين بعضهم، فإن هذا المفهوم قد أبان على مساهمته الفاعلة في إقرار التماسك الاجتماعي و تمتين حصانة الدولة من الهزات زمن الأزمات العارضة أو الزمنة.

4– بعضٌ من واقع المواطنة في الجزائر:

- واقع واجبات المواطنة:

يلاحظ اختلال بقدر ما في ميزان الحقوق و الواجبات في المواطنة الجزائرية ناتج عن عوامل عدة: أهمها تقصير بعض المواطنين أثناء أداء واجباتهم بمبررات شتى أبرزها عدم حصولهم على كامل

حقوقهم، أو أن ظروف العمل غير متوفرة، أو أن ثروات البلاد عامة و المؤسسات خاصة لا توزع بعدالة و شفافية أو أن المكافآت و العِلاوات تُصْرَفُ لغير مستحقيها.

كما يلاحظ بسهولة غياب احترام القانون أو محاولات الالتفاف عليه، بحيث باتت خطط التحايل على المتطلبات القانونية و التآمر على مخالفتها مثيرة للغرابة بل و الاشمئزاز من طرف أناس كادوا يفقدون روح الوطنية و المواطنة معا. كما تحولت القوانين بجميع أشكالها عند البعض مجرد قيود لا معنى و لا مسوغ لها و كأن لا علاقة لها بالتنظيم الإداري و الاجتماعي و الاقتصادي.

أما ظاهرة التهرب الضريبي المعتبرة انتهاكا صارخا لمبادئ المواطنة، فقد استشرت و عرقلت النهوض الاقتصادي و أنتجت طبقات اجتماعية أثرت على حساب مقدرات الأمة، و أنتجت بالتبعية جماعات ضغط تغلغلت في مفاصل الإدارة لحماية مصالحها و استدامة الوضعية الراهنة. يندرج في هذا الإطار أيضا، التهرب من الخدمة الوطنية بمختلف المبررات الواهية، بالإضافة إلى الامتناع عن الأداء الواجب الانتخابي، و عدم التفاني في العمل إذ يلتحق به متأخرا و ينصرف منه مبكرا تتخلله فترات راحة طويلة حتى قدرت بعض الدراسات أن العامل الجزائري لا يتجاوز معدل الساعتين من الخدمة أو الإنتاج الفعليين في اليوم.

- واقع حقوق المواطنة:

يبرر العامل الجزائري الذي يتخلى عن قدر كبير من واجباته اتجاه الدولة و المجتمع، بأنه لا يتلقى أبسط حقوقه. يحدث هذا رغم أن الدولة تعترف بالعديد من الحقوق للأفراد مثل ما هو مبين في الدستور و القوانين، بل و تتكفل واقعيا بكثير منها و تتقدم على كثير من الدول الأخرى في توفير حقوق إضافية مستغلة في ذلك العائدات النفطية. لكن الذي يظهر هو أنه مع هذا السخاء المستمر فقد صار يعتبره الجزائري حقا طبيعيا و مكتسبا لا يستوجب أداء أي واجب أو تقديم أية تضحية. يتمثل ذلك بوضوح في مجانية التعليم(الذي نفترض أنه من أسباب تدهور المستوى العلمي باعتبار ذلك نتيجة عكسية لما هو مأمول)، و الدعم المتواصل لكثير من المواد الاستهلاكية و الخدماتية، و توزيع السكنات الاجتماعية لذوي الدخل المحدود، و مجانية الخدمات الصحية..

مع ذلك، تُسجل بعض النقائص إزاء حقوق المواطنة في الجزائر. ففي بعض الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية يلاحظ أنها ما زالت منقوصة بحيث لا تُعطى و لا تُوزع بكيفية عادلة، و لا تقدم

لمستحقيها الأصليين. كما يعد الأجر القاعدي، و على رغم من الرفع المتواصل له، دون تحقيق الحياة الكريمة للبسطاء من الجزائريين. كما يلاحظ نقص في الشفافية عند المنافسة على بعض الوظائف و التعيين في بعض الوظائف المميزة.

5- أزمات في طريق المواطنة:

يُواجه مفهوم المواطنة في عالمنا اليوم جملة من الإكراهات صارت مع الوقت تهدد شبه الإجماع الذي حازه لعقود طويلة. في هذا العنصر سنشير إلى بعض تلك العقبات دون استقصائها، حسبنا من ذلك لفت الأنظار إلى نماذج مما يمكن أن يكون عائقا مما يؤدي إلى اهتزاز الثقة بهذا المفهوم أو تنافسه أنظمة اجتماعية أو سياسية أخرى.

- تتمثل أولى الإشكالات في أن العيش في ظل مبدإ المواطنة قد أفقد الأفراد كثيرا من معالم الانتماء. يشير المتتبعون في هذا الشأن مثلا إلى انهيار قيمة الأسرة و الأمة و حتى الطبقة، هذه المعالم التي كانت تضمن و تحدد للأفراد هوياتهم داخل مجتمعاتهم، كما لم تعد هذه المعالم بتلك القيمة التي كانت عليها في الأزمان السالفة. كما لوحظ من جهة أخرى أن الهيآت التمثيلية كالنقابات و المجالس المحلية و الأحزاب لم تعد تنهض بتلك الوساطة بين مجموع الأفراد و السلطة. و عليه، يرى المتتبعون أن إعادة تشكيل مبدأ المواطنة يجب أن يمر عبر تحليل أسباب هذه الأزمات.

- في ما يخص التحقيقات الميدانية، الاهتمامات باتت منصبة على محورين من مبدئ المواطنة: الأول يتعلق بمدى احترام قواعد العيش المشترك الذي أضحى مهددا في الفضاءات العامة خاصة، كما في غيره، أما الثاني فيشير إلى الإكراهات التي صارت تهدد الحقوق الأساسية المتعلقة بالعمل و الصحة المعتبرة حقوقا ذات أولوية خاصة.

هذا القلق الذي بات يتأسف له كثير من الملاحظين قد تعضد بأبحاث علمية اهتمت بتقصي مشكلات من مثل غياب الحس الحضري و الخروقات المتصاعدة ضد متطلبات الآداب و الأخلاق العامة التي امتدت -حسب الدراسات ذاتها- إلى جميع الشرائح الاجتماعية دون استثناء. بالإضافة إلى ملاحظة تزايد مقلق للانحرافات التي تسبب فيها العجز عن التكيف الاجتماعي، و كذا العنف الحضري ضد الأشخاص و الممتلكات، الناتج عن أفراد من طبقات

اجتماعية دنيا. أما الطبقات الميسورة، فإنها تشارك في هذا الإرباك بالامتناع عن دفع الضرائب الذي يكلف ميزانية الدولة و المجتمع خسائر فادحة.

التطبيق الأول:

ما حدود التباينات و التداخلات بين مفهومي المواطنة و الديمقراطية؟